



اللجنة الوطنية لمكافحة  
غسل الأموال لا تنشر  
تقريرها خلافاً للقانون دون  
مبرر سوى إضفاء الحقيقة  
عن المواطنين.

وشكلت قضايا الواسطة والمحسوبية الموضوع الأبرز في القضايا التي تمت متابعتها من قبل المركز بواقع 39%، تلاها استغلال الوظيفة، واستخدام المنصب العام لمصلحة خاصة بنسبة 21% وتوزعت القضايا المتبقية على جرائم الفساد الأخرى<sup>67</sup>.

### (3) الجرائم الاقتصادية ذات العلاقة بجرائم الفساد

#### • جريمة غسل الأموال المتأتية من جرائم الفساد

ما زالت جهود مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين غير واضحة نتيجة لتكتم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال على أعمالها، وعدم نشر أية تقارير أو معطيات أو إحصائيات ذات دلالة حول حجم تفشي هذه الجريمة والأموال المتحصلة منها. كما لم تنشر أية متابعات لتقرير التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب المقدم إلى رئيس الوزراء حتى تاريخه عبر القنوات الرسمية المكلفة بالنشر قانوناً، وفقاً للأحكام الواردة في القرارين بقانون رقم 20 لسنة 2015 ورقم 13 لسنة 2016 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سيما **المادة 25** التي تنص على قيام مدير وحدة المتابعة المالية بإعداد التقارير الآتية: 1. تقارير دورية تحدها اللوائح والنظم الصادرة بموجب أحكام هذا القرار بقانون، وكذلك تقرير سنوي يقدم للجنة عن نشاطات الوحدة والأنشطة المتعلقة بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ويتم نشر التقرير السنوي بالصيغة التي تعتمدها اللجنة. 2. يصدر مدير الوحدة تقريراً إحصائياً عن اتجاهات وآليات وأساليب وحالات مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية.

على الرغم من أن استعراض دولة فلسطين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أظهر ضرورة تعريف الأشخاص المعرضين سياسياً، والإجراءات المكثفة للعناية الواجبة للعميل في حالة الأشخاص المعرضين سياسياً، وتحديد إجراءات التحقيق مع المؤسسات المالية وغير المالية، وكيفية قيام المؤسسات المالية وغير المالية بتحديد الملكية المستفادة، ومدى السماح بتلقي قائمة أسماء الأشخاص ذوي المخاطر العالية من طرف دولة أخرى لفرض إجراءات محده تجاههم، إلا أنه من غير المعروف مدى اتخاذ اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال لإجراءات وتدابير متعلقة بغسل الأموال في هذا الشأن.

يشير تقرير النيابة العامة للعام 2019 إلى أن النيابة العامة قد أنجزت 83 ملفاً تحقيقي يتعلق بغسل الأموال؛ منها 82 ملفاً لدى نيابة الجرائم الاقتصادية، 77 صنفت كجثة، فيما صنفت خمسة ملفات كجناية، وجميعها جاءت في إطار التحقيقات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية. فيما سجلت قضية واحدة لدى نيابة مكافحة الفساد تحت تصنيف غسل الأموال أي صنفت كجريمة فساد<sup>68</sup>.

لقد حاول ائتلاف أمان في العام 2020 الحصول على معلومات من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال أو من وحدة المتابعة المالية، ولكن لم يتم التعاون مع طلباته ومحاولاته. إن امتناع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بما فيها وحدة المتابعة المالية عن الاستجابة لطلب ائتلاف أمان بالحصول على معلومات ذات علاقة بجريمة غسل الأموال، يقوّض الشفافية فيما يتعلق بجريمة خطيرة من جرائم الفساد ومعرفة واقعها وحجمها في فلسطين، ويثير شكوكاً حول مبررات رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومدير وحدة المتابعة المالية للائتماع عن نشر المعلومات المتعلقة بغسل الأموال.

67 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية، 2019.

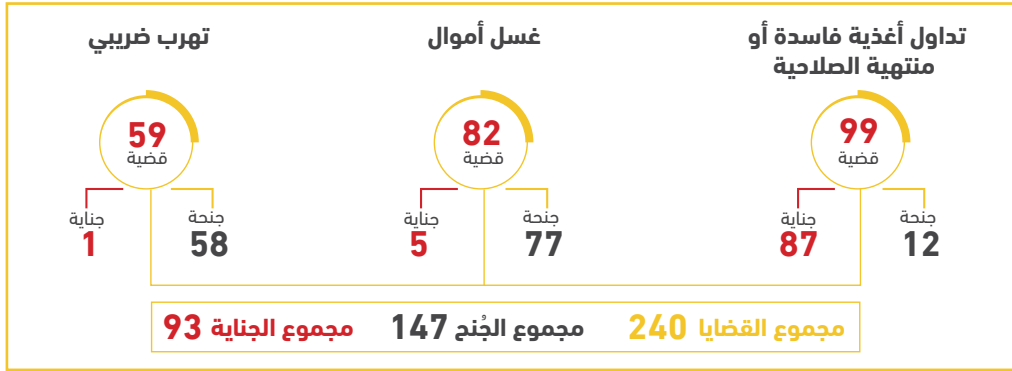
68 النيابة العامة دولة فلسطين، التقرير السنوي العاشر 2019، ص 49، 71.



## • طبيعة الجرائم الاقتصادية المسجلة لدى النيابة العامة

تحتل قضايا الفساد الاقتصادي باهتمام المواطنين البسطاء بشكل عام، وتعتبر الشرائح المجتمعية المهمشة (الفقيرة) أكثر ضحايا الفساد في الغذاء والدواء. أظهر تقرير النيابة العامة للعام 2019 في الضفة الغربية أنّ عدد قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة إليها والمتعلقة بجرائم فساد بلغت 240 قضية، منها 99 قضية تتعلق بتداول أغذية فاسدة أو منتهية الصلاحية، و82 قضية تتعلق بغسل الأموال، و59 قضية تتعلق بالتهرب الضريبي. الجدول التالي يوضح تصنيف قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة إلى النيابة العامة في العام 2019.

### قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة إلى النيابة العامة والمتعلقة بجرائم فساد عام 2019 في الضفة الغربية



أما في قطاع غزة، فبلغ عدد القضايا المحالة لنيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال (36) قضية بشأن أشخاص مشتبه بهم بأنهم اقترفوا جرائم فساد.

### قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة إلى النيابة العامة والمتعلقة بجرائم فساد عام 2020 في قطاع غزة<sup>69</sup>

العدد	القضايا
36	عدد القضايا المحالة إلى نيابة مكافحة الفساد
1222	إجمالي القضايا المحالة التي تم التحقيق فيها لدى نيابة مكافحة الفساد وغسل الأموال
494	عدد القضايا المحفوظة لدى نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال
3	حالات رفع الحصانة

وفيما يخص حجم الجرائم الاقتصادية في الضفة لعام 2020، فقد رفضت النيابة العامة التعاون وتزويد أتلانف أمان بالمعلومات المتعلقة بها للعام الثاني على التوالي، وذلك برغم مراسلتها والمتابعة المتواصلة معها للحصول على المعلومات. وبالرغم من تعاونها في السنوات السابقة، حيث كانت ترفد التقرير بالمعلومات منذ بدء إعداد تقارير واقع النزاهة ومكافحة الفساد.

69 رسالة جوابية من النيابة العامة في قطاع غزة بتاريخ 2020/2/24.



ما زالت وحدة المتابعة المائيّة في اللجنة الوطنيّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب صندوقاً مغلّقاً أمام الفلسطينيين، وما زال مديرها يرفض التعاون مع منظمات المجتمع المدنيّ.

